

موصوب لغير المدين فلو وهبه للمدين فلا زكاة عليه لانه لا يقضى فيه بل هو ابرار ولا على الدين الا ان يكون عنده ما يجعله فيه وما ان الهبة يقضى حكما كذلك الاحالة واليه اشار بقوله واحالة لكن لا بدني زكاة الدين للموصوب من قبضه للموصوب له بخلاف ما وقعت فيه الاحالة فان الزكاة يجب بمجرد حصول الاحالة الشرعية وان لم يقبضه الحال فاذا كان لشخصي على اقرابة دينار قد حال عليه الحول وللشخصي الاخرى دينار على شخصي اخر قد حال ايضا حوله فاحال بالتي عليه على التمسك على الميمل زكاة بما مجرد الاحالة لان الاحالة يقضى بخلاف القيمة لانها لا تتم الا بالقبض ثم ان الدين الحال به يزكيه ثلاثة اهدم الميمل لكن يزكيه من ماله لان الدين الثاني الحال يزكيه منه الثالث الحال عليه اذا كان عنده ما يجعله في الدين فانه يزكيه ايضا كما مراد من تزكية الثلاثة انه يحاطب بزكاته ولو من غيره ثلاثة لان المراد يخرج زكاته منه ثلاثة وعلم مما قلنا ان مصب الموصوف المولى لسنة من اصله الا اني لان المحصور فيه بانما يكون ساخر والموصور يزكي ديني وما قوله ان كان بيده الخ فخذ هذه شروط ليست المحصور ولان المحصور فيه وجلتا كلام المؤلف علي دين المتكسر هو الاولي وما دين المديون في قوله والاركي عينه وثبه النقد الحال المرجو الخ وعلي جملة عليها يتكسر مع ما سياتي في كل نفسه ولو تلف المثل من ديني ومن شروط وجوب زكاة الدين المذكور ان يكون المكتوض من الدين فله حمل نفسه اي بذاته من غير ان يفهم شي اليه كعسوين دينار اذ فمة او دفقات عشرة

وم

لعشرة وعشرة وحيث قبض نصابا فانه يزكيه ولو تلف بمفنه قبل كاله وهو سراده بالتم اسم مفعول كما اذا اقتضى من دينه عشرة قتلقت منه بضياع او اتفانق ثم اقتضى منه ايضا عشرة فانه يزكي عن العسوين ولا يضر تلف العشرة الاولي لان العسوين جميعها ملك وحول وانما اخذت زكاة العشرة الاولي بخافة ان لا يتسقى بمودها فيكون قد حوطب بزكاة ما قصر عن النصاب مع ان قوله ولو تلف المثل بعد ما اذا تلف بعد اسكان تزكيته ان لو كان نصابا فلو تلف قبل ذلك لم يزك ما قبض بمفنه الا ان يكون ما قبضه بمود نصابا كما قاله في ريد ولا ينصح قوله ولو تلف المثل بالغنم اي والمثل بالسوا وحما او يباينة جميعها ملك وحول في عطف على كل بنفسه اي كل بنفسه او يباينة اي يبين من فائدة جمع الدين والفائدة ملك وحول كما اذا افاد عشرة وحال عليها الحول عند ثم اقتضى من دينه عشرة بعد حول فانه يزكي عن عشرين دينار ايضا دينار يرد ولو تلقت الفائدة قبل ان يقضى العشرة من دينه كما ياتي للمول حيث قال فان اقتضى خمسة بعد حول ثم استناد عشرة واقبضها بعد حولها ثم اقتضى عشرة زكي العسوين ثم والولي اذا اقتضى خمسة وليس المراد بالفائدة ما تحرق لانه مال بل المراد بها هنا اعم من ان تكون عن مال او غيره او يمدون على المقول في اي ذلك يفهم ما اقتضى من دينه كما خرج من المحدث ما يكمل به النصاب ويؤتي حبيبه لان خروج الدين من المحدث كل حال حوله اذا لا يشترط شرط

ل